



الحملة العالمية  
**للتعليم**  
[www.campaignforeducation.org](http://www.campaignforeducation.org)

بناء قدرات منظمات المجتمع المدني  
لتعزيز فرص الشراكة العالمية من أجل  
التعليم محلياً وعالمياً

هي حركة مجتمع مدني تدعو الحكومات إلى إعمال الحق في تعليم شامل (GCE) الحملة العالمية للتعليم ويشارك في الحملة العالمية للتعليم (SDG-4) ومنصف وفقاً للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة أعضاء في أكثر من 100 دولة، وتجمع شبكة حركتنا بين المنظمات الشعبية ونقابات المعلمين ومجموعات وجمعيات الآباء والمجموعات المجتمعية. وإن العمل (NGOs) حقوق الطفل والمنظمات غير الحكومية الجماعي للحملة العالمية للتعليم بصفتها شبكة يشمل التعاون على المستوى العالمي من أجل التأثير على الأطر الدولية ومناقشات السياسات بالإضافة إلى التواصل والاتصال بين الأعضاء من أجل التعلم المشترك

ويهدف دليل التعلم هذا إلى تعزيز الفرص الاستراتيجية للمشاركة في الشراكة العالمية للتعليم بين منظمات المجتمع المدني من خلال التنسيق المدعوم من الحملة العالمية للتعليم وتحديد الآليات التي يمكن للتحالفات المشاركة فيها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التأثير على عمليات صنع القرار الرئيسية ومن خلال تزويد التحالفات بنقاط التأثير الرئيسية فيما يتعلق بالنموذج التشغيلي الجديد للشراكة العالمية للتعليم مع تحديد فهم مشترك في مجال تعزيز "حوكمة الحوكمة" التي ستؤدي إلى (GPE 2025) لعام 2025 شراكة شاملة بين حركات المجتمع المدني

لدعم قدر أكبر من التعلم المشترك والفهم وتنمية (GCE) تم إنتاج دليل التعلم هذا من قبل الحملة العالمية للتعليم (GPE) القدرات لمنظمات المجتمع المدني بشأن الإستراتيجية الجديدة للشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 ويُعتبر دليل التعلم بمثابة دليل لمشاركة المجتمع المدني في التخطيط الوطني لقطاع التعليم في البلدان (GPE). المشاركة في الشراكة العالمية للتعليم



دليل التعلم	02
سياق الكلام	04
GPE القسم 1: تمثيل المجتمع المدني العالمي في	07
القسم 2: منظمات المجتمع المدني في بناء علاقات مع شركاء من البلدان النامية على المستوى العالمي	10
على المستوى الوطني GPE القسم 3: دور مجموعات شركاء التعليم المحلي في	11
الشكل 1: معايير قياس جودة التفاعل مع المجتمع المدني	12
الفعالية الإستراتيجية للأرجل 2.1	13
التحديات الرئيسية في الأرجل من أجل مشاركة المجتمع المدني	15
أوصت الحملة العالمية للتعليم أفضل الممارسات للأرجل	16
على المستوى القطري GPE القسم 4: آليات المشاركة الانتلافية الفعالة في	17
تعزيز الشراكة وحوار السياسات على المستوى الوطني	19
والحلول CSOS يعرض الجدول 1 أدناه التحديات الرئيسية التي واجهتها 3.2	21
القسم 5: بناء قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال ميثاق الشراكة	23
GPE 2025 مجالات السياسة ذات الأولوية لاستراتيجية 4.1	24
أهداف اتفاقية الشراكة 4.2	26
للتفاعل من أجل التأثير CSOS والأدوات اللازمة لـ GPE انظر الجدول 4 أدناه: تحديد عوامل تمكين 4.5	27
GPE-CME. يرجى الرجوع إلى الشكل 1 أدناه لتخطيط أصحاب المصلحة	32

## معلومات أساسية

### معلومات أساسية

التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان. وهي تحشد قطاع المجتمع المدني (GCE) تدعم الحملة العالمية للتعليم من خلال المناصرة والمواقف السياسية والحملات للضغط على الحكومات والمجتمع الدولي من أجل الوفاء بالتزاماتهم لتوفير تعليم عام مجاني وعالي الجودة للجميع. وتهدف الحملة العالمية للتعليم إلى التأثير على سياسات وممارسات الحكومات وصناع القرار الآخرين في سائر قطاع التعليم. وتسعى الحملة العالمية للتعليم إلى أن تكون مركز أعمال المناصرة في قطاع التعليم من خلال تقديم المساعدة الفنية والمبادئ التوجيهية للتنسيق بين الحكومة ووكلاء المجتمع المدني. وتحقق الحملة العالمية للتعليم ذلك من خلال العمل الذي يستند على الأدلة لإحداث الأثر (SDG-4) المطلوب لا سيما في الدول النامية الشريكة فيما يتعلق بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

وتعتبر الشراكة العالمية للتعليم أنها أكبر صندوق عالمي للتعليم هدفه الأساسي هو النهوض بالتعليم في البلدان النامية وذات الدخل المنخفض من خلال توفير الدعم المالي اللازم وبناء القدرات. وقد وضعت الشراكة العالمية للتعليم أطر عمل لتوفير الموارد لبناء القدرات على المستوى القطري للنهوض بقطاع التعليم. وتعمل الشراكة العالمية للتعليم على مستويين: المستوى الوطني والمستوى العالمي، ويتم دعم العملية التعليمية من قبل الشراكة العالمية للتعليم على المستوى الوطني عن طريق عمليات على المستوى العالمي يوجهها مجلس الإدارة القائم على الدوائر الانتخابية (المجلس).

ولدى منظمات المجتمع المدني قاعدة جماهيرية كبيرة منضوية في الشراكة العالمية للتعليم والتي التي تمثل المجتمع المدني في (CSO1) تتكون من الدائرة الأولى من دوائر المجتمع المدني والتي تمثل (CSO2) دول شركاء بلدان الشمال، والدائرة الثانية من دوائر المجتمع المدني المجتمع المدني في دول شركاء البلدان النامية الجنوبية، والدائرة الثالثة من دوائر المجتمع المدني التي تتألف من ممثلين عن مهنة التعليم. ويعتبر الاتصال الجيد والتنسيق والفعال بين (CSO3) مجموعات المجتمع المدني أمراً بالغ الأهمية للمساهمة بفعالية في صنع السياسات والتوجيه المؤسسي وعمليات صنع القرار في الشراكة العالمية للتعليم وعلى الأولويات التعليمية على المستويين العالمي والوطني.

ومن خلال أدوات المشاركة الهادفة للمجتمع المدني داخل الشراكة العالمية للتعليم، باعتبارها أكبر صندوق عالمي للتعليم على المستوى الوطني، فإن مشاركات المجتمع المدني مع مجموعات التعليم المحلية تعتبر ضرورية من أجل التأثير الفعال في العمليات التي ترعاها الشراكة العالمية للتعليم.

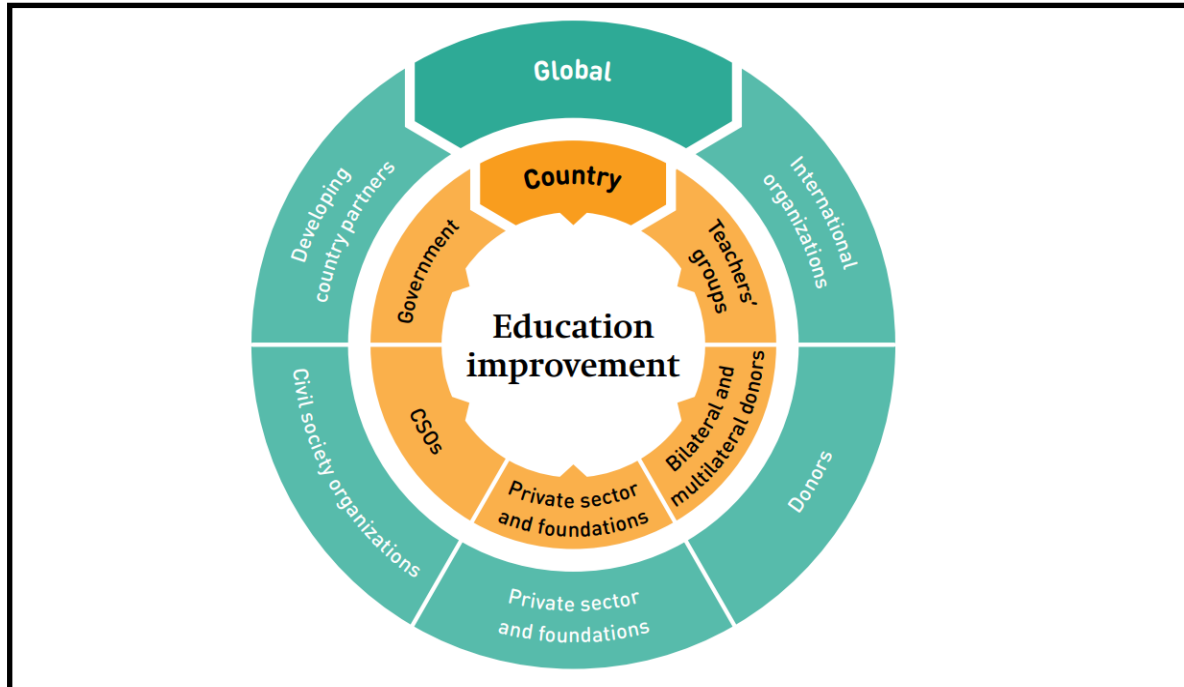
هو برنامج مساءلة اجتماعية ومناصرة خاص بالشراكة العالمية للتعليم، الذي (EOL) التعليم بصوت عال وافق عليه مجلس إدارة الشراكة العالمية للتعليم في أبريل (نيسان 2019) ويتمثل هدفه الأساسي في دعم قدرة المجتمع المدني على المناصرة والمشاركة مع قطاع التعليم لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

وهي (OCs) ويشتمل برنامج التعليم بصوت عالٍ على ثلاثة أهداف عامة مع المكونات التشغيلية المتماثلة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني الوطني في تخطيط التعليم المستجيب للنوع الاجتماعي، والحوار حول؛ ولزيادة أدوار المجتمع المدني (مع تحالفات التعليم الوطنية (OC1) المكون التشغيلي 1) السياسات، والرصد، (OC2) في تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال سياسات قطاع التعليم الوطني وتنفيذها) المكون التشغيلي 2 مع منظمات المجتمع المدني الوطنية؛ ولخلق بيئة تمكينية عالمية وإقليمية وعبر وطنية أقوى من أجل مع منظمات (OC3) مناصرة المجتمع المدني وجهود الشفافية في مجال التعليم) المكون التشغيلي 3 (وتحالفات المجتمع المدني عبر الوطنية والإقليمية).

إن أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يُنظر إليهم على أنهم يلعبون دورًا حاسمًا في النهج اللامركزي الناجح داخل قطاع التعليم في الشراكة العالمية للتعليم هم تحالفات التعليم الوطنية ومجموعات التعليم المحلية وشركاء البلدان النامية والشركاء الحيويين الآخرين المذكورين في ميثاق الشراكة العالمية للتعليم

وبالنظر إلى منصة قطاع التعليم الخاصة بالشراكة العالمية للتعليم، فإن النهج اللامركزي لأصحاب المصلحة (CSOs) المتعددين بالإضافة إلى جهود الحشد المنسقة بشكل جيد التي تشمل منظمات المجتمع المدني (DCPs) وشركاء البلدان النامية (LEGs) ومجموعات التعليم المحلية (NECs) والتحالفات الوطنية للتعليم يجب أن يؤخذ في الاعتبار بشكل كامل في تعزيز "حوكمة الحوكمة" لتحقيق خطة مشتركة للجهود المستدامة في التأثير على وتحويل سياسات التعليم.

يهدف دليل التعلم هذا إلى توفير أدوات التيسير لأصحاب المصلحة المذكورين أعلاه فيما يتعلق بكيفية التنسيق والمشاركة والحشد مع بعضهم البعض لتقديم خطة مشتركة للشراكة العالمية للتعليم.



وهذا يستلزم مناصرة التمويل المحلي والخارجي والتأكد من مواءمة سياسة الشراكة العالمية للتعليم وفقاً للإجراء المرغوب في النقاش العالمي حول مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للتعليم.

وتقوم الحملة العالمية للتعليم بتوحيد التحالفات ودوائرها الانتخابية من خلال بناء القدرات وذلك باستخدام أدوات المناصرة بخصوص الحشد وتقديم الدعم للمشاركة في هياكل حوكمة الشراكة العالمية للتعليم في سبيل تحقيق نتائج مستدامة. ويمكن لممثلي منظمات المجتمع المدني من خلال التحالفات التعليمية الوطنية المشاركة في مجموعات التعليم المحلية ولعب دور أساسي في نقل الحقائق المحلية إلى المستوى العالمي. وإن كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني في مناقشات السياسات وعمليات صنع القرار على المستوى الوطني تتطلب استراتيجيات تمكينية بمشاركة نشطة من مجموعات التعليم المحلية التي تراعي السياق.

## القسم 1 :كيف يتم تقديم المجتمع المدني على المستوى العالمي

على المستوى العالمي، تعمل الشراكة العالمية للتعليم مع الحملة العالمية للتعليم التي تضم حاليًا تحالفات وطنية وإقليمية لمنظمات المجتمع المدني نشطة في قطاع التعليم عبر 96 دولة

### الدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في فلسفة الشراكة العالمية للطاقة 1.1 هو:

- تعزيز الشراكة العالمية وحوار السياسات على المستوى القطري
- دعم عمليات التخطيط لقطاع التعليم
- تبسيط المنح المقدمة لقطاع التعليم من الشراكة العالمية للتعليم
- تعزيز الشفافية والمساءلة لوكيل المنح ووزارة التربية والتعليم وإدارات التعليم الرئيسية الأخرى على المستوى الوطني
- إشراك الفئات المستهدفة في الأنشطة المتكاملة للشراكة العالمية للتعليم وعملياتها وقرارات المنح

وكما ذكر أعلاه، فإن التحالفات تختلف من حيث الهيكل والحجم والقوة والقدرة والمواقع من بلد إلى آخر. ولكنها تعمل ضمن ديناميكيات سياسية واجتماعية فريدة. وتنتشر شبكة المجتمع المدني للحملة العالمية للتعليم في دول الشمال (المعروفة باسم البلدان المتقدمة) والدائرة الثانية من، (CSO1) التي تتكون من الدائرة الأولى من دوائر المجتمع المدني التي تتكون من دول الجنوب التي تمثل الشرق (CSO2) دوائر المجتمع المدني الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا. وتتكون الدائرة الثالثة من مدرسين محترفين وممثلين من جميع أنحاء (CSO3) من دوائر المجتمع المدني العالم. ولمجموعات المجتمع المدني المذكورة جمهورها الخاص المنتشر في جميع أنحاء العالم وذلك يشمل الشباب والجماعات الذين يعانون من إعاقات على المستوى المحلي



في مجلس ولجان الشراكة (CSO) وتتمثل إحدى الوظائف الأساسية لممثلي منظمات المجتمع المدني العالمية للتعليم في الوصول إلى أعضاء الدوائر الانتخابية للتشاور بشأن قرارات المجلس وسياساته المقترحة والاتفاق على المدخلات الخاصة بهياكل حوكمة الشراكة العالمية للتعليم. وتشمل هذه المشاركات التعامل مع المنسقين الإقليميين والوطنيين ودوائرهم المعنية بالمساهمة في قرارات تقديم المنح، ويمكن أن تثير مخاوف أو أن تطلب إعادة التقييم. وما عدا قرارات المنح، فإن جميع عمليات إطار العمل الاستراتيجي للشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 التي تتضمن مشاركات السياسات ونظم المنح التي تقدمها الشراكة العالمية للتعليم تتطلب من ممثلي المجلس أن يشاركوا دوائرهم الانتخابية من أجل الاستجابة الفعالة من المجتمع المدني التي تلتقط الحقائق المحلية داخل الشراكة العالمية للتعليم.

ومن خلال تعزيز "حوكمة الحوكمة" وهو نهج ينتج عنه درجة معينة من الحوكمة المنسقة (داخل منظمات المجتمع المدني في الشراكة العالمية للتعليم، يتم إنشاء منصة للجهود التعاونية من أجل توفير حلول مبتكرة والعمل كحارس مساءلة حاسم على المستوى العالمي لضمان أن تتم معالجة مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن تمويل التعليم وتحدياته وأنه يتم تحقيقها في مجالات المناصرة الاستراتيجية مثل هياكل حوكمة الشراكة العالمية للتعليم. وتتطلب منصة المناصرة العالمية هذه مشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة الأساسيين عبر مستويات مختلفة من قطاع التعليم.

ويعزز نهج حوكمة الحوكمة الناجح في قطاع التعليم المناصرة الموجهة نحو السياسات من خلال الضغط على الحكومات والجهات المانحة الدولية للحصول على تعليم شامل وتحولي ودعم مالي لشركاء البلدان النامية. وتضمن عملية المشاركة هذه المساءلة والشفافية داخل الحركة للاستجابة بشكل فعال ولدمج ورصد أداء البلدان مع ضمان أن تكون القرارات التي تتخذها الشراكة العالمية للتعليم هي في مصلحة الناس من حيث التأثير.



وقد أدى هيكل حوكمة الشراكة العالمية للتعليم في السنوات الأخيرة إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات والمسائلة عبر شراكة الشراكة العالمية للتعليم من خلال السعي إلى تعزيز مشاركة الشركاء في حوار السياسات التعاوني على المستوى القطري من خلال مجموعات التعليم المحلية المؤثرة التي تقودها الحكومة. وإن التشاور مع التحالفات الوطنية والإقليمية قبل اتخاذ قرارات مجلس الإدارة تساهم في المناقشات رفيعة المستوى من منظور راسخ مما يوفر المعلومات الهامة ذات الصلة بالسياق قبل وأثناء المفاوضات السابقة لانعقاد المجلس.

ويجب على منظمات المجتمع المدني تعزيز المشاركات رفيعة المستوى وإخضاع الشراكة للمساءلة فيما يتعلق بالتزامات استراتيجية الشراكة العالمية للتعليم للعام 2025 بشأن النوع الاجتماعي والشمول والمساواة. وتشمل هذه المشاركات عالية المستوى اتخاذ مواقف جريئة في المناصرة لجعل التعليم في متناول الجميع وأنه لم يترك أي طفل وراءه. وتستند حشد الموارد والعدالة الضريبية في التعليم إلى مراعاة حقوق الإنسان مثل المرونة المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الانتقال إلى مشاركة سياسية أكبر قائمة على الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى لامركزية أصحاب المصلحة صانعي القرار.

## القسم 2: منظمات المجتمع المدني في بناء العلاقات مع شركاء البلدان النامية على المستوى العالمي

في ستة مجموعات ممثلة في مجلس الإدارة (DCP) يتم تجميع الدوائر الانتخابية الخاصة بشركاء البلدان النامية ومثل الدوائر الانتخابية الأخرى، يتشاور شركاء البلدان النامية داخليا ثم يتوصلون إلى توافق في الآراء بشأن قرار يتخذه مجلس الإدارة. وتهدف اجتماعات دوائر شركاء البلدان النامية إلى التنسيق والتواصل داخل الدوائر الانتخابية لشركاء البلدان النامية لتعزيز عملياتها وتمكينها من التعبير عن موقف تمثيلي لشركاء البلدان النامية في اجتماعات الشراكة العالمية للتعليم.

### يوضح ميثاق الشراكة العالمية للتعليم أنه على شركاء البلدان النامية الالتزام بما يلي

- تطوير وتنفيذ خطة قطاع تعليم قائمة على الأدلة (شاملة أو انتقالية)، والتي تتضمن خطة تنفيذ متعددة السنوات ومحددة التكلفة مدمجة في استراتيجية التنمية الوطنية للبلد من خلال مشاورات واسعة النطاق.
- يفترض توفير دعم مالي محلي قوي وامتزاد للتعليم.
- إظهار النتائج بخصوص مؤشرات الأداء الرئيسية

ومن أجل تنشيط إعادة إنشاء العلاقة بين ممثلي مجلس إدارة الدائرة الثانية من دوائر المجتمع المدني وشركاء البلدان النامية في الاجتماعات التمهيدية لمجلس إدارة الشراكة العالمية للتعليم، فإنه يمكن استخدام العلاقة كمنصة استراتيجية للضغط عليهم لمساندة وجهات نظر منظمات المجتمع المدني، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية العالية التي لها تأثير على التطوير وعلى قرارات الدول ذات الدخل المتدني التي تتعلق بقطاع التعليم. وتتطلب البلدان النامية الدعم ووجود أهداف مشتركة بين ممثلي مجالس إدارتها. وهم يمثلون المنطقة الجغرافية لآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط. وتتطلب السياقات السياسية والاقتصادية في جميع المناطق تمثيلاً ملائماً خاصاً بالسياق، مثل النظر في قضايا مثل قضايا الدول الهشة والمتضاربة أو البلدان الريفية أو البلدان التي لا تراعي منظور النوع الاجتماعي في قطاع التعليم أو الأهم من ذلك الخطاب التعليمي التحويلي الشامل. وتتكون دول شركاء البلدان النامية والدائرة الثانية من دوائر المجتمع المدني من دول الجنوب، ويجب أن تجري مشاورات منتظمة تؤثر على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام موارد الشراكة العالمية للتعليم والتأثير على عمليات صنع القرار التي تفضل شركاء البلدان النامية.

### القسم 3: دور مجموعات التعليم المحلي في الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري

تدعم الحملة العالمية للتعليم شبكات المجتمع المدني الوطنية وتقوم بمناصرة التعليم نيابة عن أعضائها على المستوى العالمي. وتضم الحملة العالمية للتعليم أيضاً ضمن عضويتها شبكات منظمات المجتمع المدني الإقليمية التي تركز على الحق في التعليم من خلال العمل على المستوى الإقليمي لمناصرة التعليم وخلق روابط بين حيز السياسات العالمية والوطنية.

#### الإطار 1. ما هي مجموعة التعليم المحلية؟

على المستوى الوطني، تجمع الشراكة العالمية للتعليم جميع شركاء التعليم في منتدى تعاوني تحت إشراف وزارة التعليم. وتعتبر مجموعة (LEG) يسمى مجموعة التعليم المحلية التعليم المحلية عن التأكيد القوي الوارد في نموذج الشراكة العالمية للتعليم الخاص بتعزيز المساواة المتبادلة عبر الشراكة. وتشارك مجموعة التعليم المحلية في وضع خطط وبرامج قطاع التعليم وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. ويتم اختيار وكالة تنسيق من بين أعضائها لتيسير عمل مجموعات التعليم المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم اختيار وكيل المنحة من قبل الحكومة وتصادق عليه مجموعة تعليم محلية للإشراف على تقديم المنح من قبل الشراكة أنها لبنة أساسية لضمان (LEGS) العالمية للتعليم. وتعتبر مجموعات التعليم المحلية أيضاً تنسيق أنشطة المانحين بشكل أفضل لتخطيط قطاع التعليم الوطني المملوك للدولة، وبالتالي ضمان مبادئ فعالية المساعدة. وغالباً ما يطلق على مجموعات التعليم المحلية أيضاً أسماء مختلفة في البلدان المختلفة. على سبيل المثال، مجموعة تنسيق التعليم، المجموعة الاستشارية المحلية للتعليم، لجنة تطوير قطاع التعليم، مجموعة العمل المشتركة لقطاع التعليم، إلخ. وتشير الشراكة العالمية للتعليم إلى كل هذه المجموعات مجتمعة باسم كمصطلح عام على المستوى العالمي. وبغض "LEGS" مجموعات التعليم المحلية "أو" النظر عن الاسم، فإن هذه المجموعات تجمع الحكومة والشركاء معاً لمناقشة سياسات التعليم.

تتكون مجموعة التعليم المحلية من وكالات متعددة الأطراف وأوساط أكاديمية ومنظمات غير حكومية وممثلي المجتمع المدني وعملياته. وقد تتم المناقشة من خلال وسيط مجموعة تعليمية محلية التي تم تعريفها في ميثاق الشراكة العالمية للتعليم على أنها "منتدى تعاوني لحوار سياسات قطاع التعليم تحت قيادة الحكومة، حيث تتم المشاورات الأولية بخصوص تطوير قطاع التعليم بين الحكومة وشركائها." ويحدد ميثاق الشراكة العالمية للتعليم أدوار ومسؤوليات أعضاء مجموعة التعليم المحلية (حكومات شركاء البلدان النامية، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني، وشركاء القطاع الخاص، والوكالة التنسيقية، ووكلاء المنح) وعلاقتهم في عمليات الشراكة العالمية للتعليم.

تشمل مشاركة المجتمع المدني في حوار السياسات الوطنية في مجموعات التعليم المحلية عدة قنوات لتشكيل مشاركتهم في السياسات من خلال حشد فئات المجتمع وتحليل السياسات والتخطيط القائم على الأدلة والرصد. وتتسم مجموعة التعليم المحلية بأنها فعالة من الناحية الاستراتيجية عندما تستفيد من حوار السياسات الشامل الذي تقوده الدولة الخاص بالأولويات المشتركة لتسريع التقدم نحو النتائج المرجوة من التعليم. ويمكن لأعضاء مجموعة التعليم المحلية التقدم نحو الأهداف المتفق عليها عندما تكون القدرات التنظيمية والتعاونية في مكانها الصحيح أو يتم تعزيزها بين الحكومة وشركائها.

على مدى السنوات الخمس الماضية، زاد المجتمع المدني - الممثل من خلال التحالفات الوطنية - من تأثيره على قرارات السياسات في العديد من شركاء البلدان النامية في الشراكة العالمية للتعليم. ولعبت الحملة العالمية للتعليم وشبكتها الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) أيضًا كعامل تمكين في دعم المشاركة على المستوى الوطني. وأخيرًا، يُنظر إلى التحسينات التي تم إجراؤها في المرحلة الحالية من صندوق التعليم بصوت عالٍ (EOL) بشكل إيجابي على أنها أدت إلى مزيد من الدعم الاستراتيجي والعملي للمجتمع المدني على المستوى الوطني، ومن هيكلة حوكمة أكثر شفافية إلى مزيد من الدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية وزيادة التركيز على شبكات التعلم المشتركة.

الشكل 1: معايير قياس درجة جودة المشاركة مع المجتمع المدني.

مشاركة ممتازة	مشاركة جيدة	مشاركة بالحد الأدنى	مشاركة ضعيفة
يُنظر إلى جودة مشاركة المجتمع المدني في مجموعات التعليم المحلية على أنها مشاركة ممتازة عندما يكون هناك ممثلون نشيطون من كل من تحالف وطني واسع ومن نقابات المعلمين، مع روابط واضحة مع دوائرهم الانتخابية.	يُنظر إلى جودة مشاركة المجتمع المدني في مجموعة التعليم المحلية على أنها مشاركة جيدة عندما يكون هناك صوت تمثيلي حقيقي من خلال تحالف يشمل عدة أشخاص مدعويين، وروابط واضحة مع جمهور أوسع.	يُنظر إلى جودة مشاركة المجتمع المدني في مجموعة التعليم المحلية على أنها تمثل الحد الأدنى من مستوى الشمول عندما يوجد أكثر من شخص واحد من المجتمع المدني يمثل وجهات نظر متنوعة.	يُنظر إلى جودة مشاركة المجتمع المدني في مجموعة التعليم المحلية على أنها ضعيفة عندما يكون هناك شخص واحد فقط لديه روابط غير محددة لتمثيل منظمات المجتمع المدني الأخرى أو الدوائر الانتخابية.

## الفعاليات الاستراتيجية لمجموعات التعليم المحلية 2.1

تتولى مجموعات التعليم المحلية العديد من وظائف حوار السياسات المتكررة التي يكون لها، عند توافر الظروف المناسبة، آثار إيجابية على تنمية القطاع. ويجتمع أصحاب المصلحة معاً لمناقشة ودعم العمل الأساسي لتطوير خطة القطاع وتنفيذها ومراقبتها. وتكمن قيمة حوار أصحاب المصلحة في الفرصة التي يتيحها للنظر في وجهات النظر المتنوعة في المنعطفات الحاسمة لدورة السياسات، وجمع مجموعة أوسع من المدخلات ومعلومات الرصد والاستجابة للاحتياجات الناشئة. ويجب أن يكون المجتمع المدني مشاركاً نشطاً وذو مصداقية وشريك محترم في مجموعات التعليم المحلية وأن يُظهر قيمته للحكومات والجهات المانحة. وتعمل المشاركة الفعالة للمجتمع المدني مع مجموعات التعليم المحلية على بناء قدرة المجتمع المدني للمطالبة بعلاقات أكثر تعاوناً وقوة.

على سبيل المثال، تتمتع حملة التعليم الشعبي (CAMPE) في بنغلاديش بحضور وطني قوي، ولها مجموعات فرعية تركز على المجالات المواضيعية ومنصات المجتمع المدني مثل منصة رصد التعليم (Education Watch)، مما يساعد على تنسيق العمل على المستوى المحلي لدى مناصرة الشمول والمساواة في التعليم من خلال مجموعات التعليم المحلية. وهم يعملون مع المجتمعات للمساعدة في تمكينهم من فهم حقوقهم ورفع مخاوفهم إلى وزارة التعليم ومجموعة التعليم المحلية. وتشمل قوة صوت المواطنين وعملهم لمساءلة الحكومات مهارات المجتمع المدني في السياسة والمناصرة. ففي باكستان ونيجيريا، حيث يوجد نموذج فيدرالي للحكومة، حيث تركز التحالفات الوطنية على المشاركة في هياكل صنع القرار لمجموعات التعليم المحلية على مستوى الولايات والمقاطعات.

وتعمل الحملة الوطنية للتعليم في نيبال (NCE) بشكل وثيق مع أعضائها البالغ عددهم 339 و23 تحالف للمقاطعات. وتقوم الحملة الوطنية في نيبال بمناصرة السياسات القائمة على الأدلة والمشاورات على مستوى القاعدة الشعبية والمقاطعة والمستوى الوطني للإبلاغ عن ورصد تطوير سياسات التعليم، مثل الخطة الجديدة لتطوير قطاع المدرسة. ومن ثم تبني الحملة الوطنية للتعليم في نيبال قدرات منظمات المجتمع المدني لإشراك الحكومة بشكل هادف في قضايا مثل الإنصاف والجودة والشمول في مجال التعليم.

وستكون مشاركة المجتمع المدني في منتديات التعليم المحلية مثل مجموعات التعليم المحلية في المراحل المختلفة من العمليات القطرية للشراكة العالمية للتعليم، مثل ميثاق الشراكة، أمرًا بالغ الأهمية. وقد يوفر الوجود الطويل الأمد للعديد من تحالفات التعليم الوطنية (NECs) في بعض مجموعات التعليم المحلية ميزة لها في النموذج الجديد؛ ومع ذلك، ليس جميع الحاصلين على منحة صندوق التعليم بصوت عالٍ حاليًا مشاركين في مجموعات التعليم المحلية.

## مشاركة المجتمع المدني في التأثير على عمليات صنع القرار الرئيسية

أنشأت التحالفات مكانة لها في مجموعات التعليم المحلية من خلال كونها لسان حال فئات المهمشين أو المستبعدين. وهذا يساعد على بناء مصداقية للمجتمع المدني. وتتطلب المشاركة المتزايدة لمجموعات التعليم المحلية مسألتين على درجة من الأهمية يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم فعالية التحالفات المؤثرة في عمليات السياسات التعليمية (أ) مدى امتدادها وقدرتها على تمثيل مجموعات مختلفة من المجتمع (النوع الاجتماعي والشمول الاجتماعي لجميع الفئات المهمشة)، و(ب) مدى المشاركة في عملية السياسات التعليمية. وباختصار، تشارك التحالفات الوطنية في مجموعات التعليم المحلية من خلال تقديم أدلة يشرف عليها المواطن ومن خلال دفع مشاركة المجتمع المدني واسعة النطاق للتأثير على قرارات السياسات. وتحدث التحالفات الوطنية تأثيرًا ملموسًا أو مساهمة في إصلاح السياسات التعليمية مما يساهم في إحداث تغيير حقيقي. ويمكن للمجتمع المدني أن يطالب بمزيد من العلاقات التعاونية والمتينة بقوة صوت المواطن وبإجراءات لمساءلة الحكومة وبالمهارات الفنية ومهارات المناصرة للمجتمع المدني. ويتعين على المنظمة مقابلة النشطاء المحليين ومساعدتهم بانتظام لأنهم غالبًا ما يفتقرون إلى الخبرة اللازمة.

على سبيل المثال، فقد أثار التحالف الوطني للتعليم في فيتنام (VCEFA) وبشكل مستمر قضايا خاصة بالممارسات التمييزية في توظيف المعلمين الصم، ومناصرة الوصول إلى التعليم بلغة الإشارة، ونقص الدعم التمويلي للتعليم الشامل، والحاجة إلى إنشاء قسم محدد خاص بالتعليم الشامل. وبذلك، اكتسب التحالف الوطني للتعليم في فيتنام سمعة باعتباره صوتًا موثوقًا وذو مصداقية مما ساعد على تعزيز صورة التحالف تدريجياً مع وزارة التعليم وأصحاب المصلحة الآخرين.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُعزى قوة التأثير التي تتمتع بها تحالفات التعليم الوطنية في مجموعات التعليم المحلية إلى الجهود المستمرة في سبيل إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك وزارات التعليم. وفي بعض الحالات، كان تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين داخل البلدان (مكاتب اليونسكو أو الوكالات الرائدة أو الكيانات الإدارية) وتكثيف التواصل مع فريق الدعم القطري التابع للشراكة العالمية للتعليم عاملاً أساسياً لفتح حيز السياسات العامة.

اختلفت العوامل التي تحد من المشاركة الفعالة للتحالفات الوطنية في مجموعات التعليم المحلية من بلد إلى آخر، وشملت عوامل داخلية وخارجية.

### العوامل الخارجية

- استعداد الحكومة
- الاستجابة أو القدرة على إشراك مختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك المجتمع المدني).
- تقبل مجموعات التعليم المحلية لإدراج مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في الشراكة.

### العوامل الداخلية:

- مجموعات التعليم المحلية ليست موجودة دائمًا وهي ليست دائمًا منفتحة على المجتمع المدني.
- تكون مجموعات التعليم المحلية أكثر شمولاً عندما تتبع المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة الصادرة عن الحملة العالمية للتعليم ولديها قيادة وطنية قوية.
- يمكن لعملية التركيز على السياسات أو البيئة الملائمة أن تبني مصداقية للمجتمع المدني في مجموعات التعليم المحلية.
- ويجب أن يكون صوت المجتمع المدني ممتدا ولكن قويا أيضًا في مجموعات التعليم المحلية.
- المشاركة بالأدلة الجيدة لبناء المصداقية في مجموعات التعليم المحلية
- يمكن أن تساعد المشاركة الفعالة في مجموعات التعليم المحلية في إنشاء دورة مثمرة من مشاركة المجتمع المدني
- كافحت الدول الهشة أو تلك التي تأثرت بالنزاعات والكوارث الطبيعية، كافحت من أجل إنشاء والإبقاء على مجموعات التعليم المحلية. وفي بعض البلدان، يتم اتخاذ القرار الموضوعي في قطاع التعليم خارج نطاق مجموعات التعليم المحلية.

وفي بعض مجموعات التعليم المحلية يتم تمثيل المجتمع المدني، ولكن المشاركة كانت محدودة وليست مؤثرة. وتعتبر المشاركة في الوقت المناسب لمحاضر الاجتماعات والتقارير والوثائق من ضمن العوائق في هذا المجال. وقد أعاقت هذه القيود قدرة ممثلي التحالف الوطني على الانخراط في العمليات بشكل كامل. ويمكن لعملية الوصول إلى المعلومات مع إتاحة الوقت الكافي للتغذية الراجعة وطرق العمل الرسمية المتفق عليها يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا. ويمكن أن يكون هذا بنفس أهمية ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني قد تم منحها مساحة رسمية في الاجتماعات.

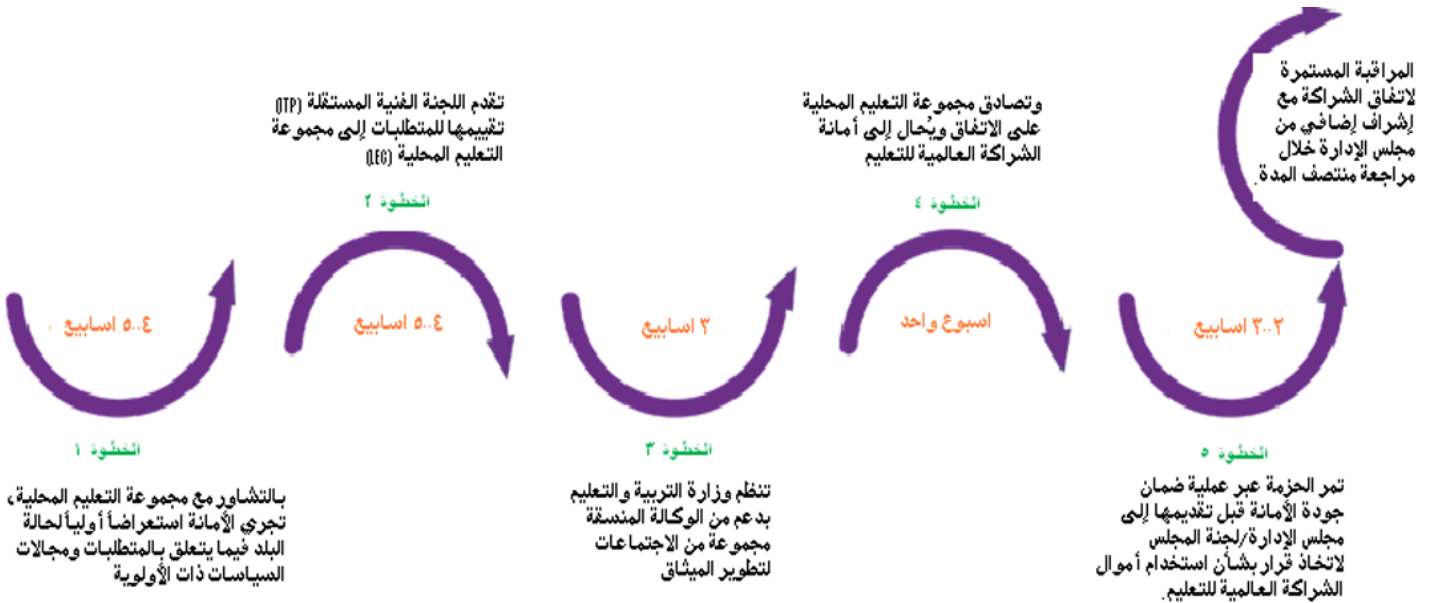
إن مشاركة منظمات المجتمع المدني على مستوى مجموعة التعليم المحلية يتم تحقيقه بشكل أفضل عن طريق هيكل تمثيل ديمقراطي للتحالفات الوطنية للتعليم (NECs). ويتيح ذلك للمشاركين في منظمات المجتمع المدني في المجموعة التعليمية الاستفادة من مجموعة واسعة من المعرفة وتمثيل قاعدة عريضة من الحقائق ووجهات النظر عبر قطاع التعليم. ومنذ عام 2019، قدمت الشراكة العالمية للتعليم التمويل لمنظمات المجتمع المدني من خلال صندوق التعليم بصوت عالٍ (المكون التشغيلي 1)، لدعم التحالفات الوطنية من أجل تعزيز مشاركة التحالف الوطني للتعليم في حوار السياسات.



## أفضل ممارسات الحملة العالمية للتعليم في مجموعات التعليم المحلية

- بناء تحالفات متنوعة قادرة على المناصرة نيابة عن صوت المجتمع المدني المنسق، وهذا يعتبر هدفاً بالغ الأهمية، بما في ذلك الأصوات ووجهات النظر التي لا تسمع عادة عند صنع السياسات.
- ولضمان المشاركة القوية يجب أن تكون هناك آليات محددة بشكل جيد لتلقي المدخلات من دوائر المجتمع المدني والتعليقات، فضلاً عن الأدوار المحددة بوضوح داخل مجموعات التعليم المحلية.
- ولضمان تمثيل أصوات الفئات الأشد فقراً وتهميشاً، من المهم أن تكون التحالفات مرتبطة بالمجتمعات التي تعيش فيها. وهذا يعني العمل مع المنظمات المجتمعية (CBOs) ومع المجتمعات في البلدان الكبيرة والمكتظة بالسكان، وبناء هياكل التنسيق الفرعية الوطنية، مثل الفروع على مستوى المقاطعات والفروع على مستوى الولاية الفيدرالية.
- الانخراط في ممارسات الحوكمة الرشيدة ومعرفة الفرص المتاحة في النموذج التشغيلي للشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 (GPE 2025).
- يمكن أن تساعد المشاركة الفعالة في مجموعات التعليم المحلية التي يمكن أن تدعم إنشاء دورة حميدة من مشاركة المجتمع المدني وتأثيره على الاعتراف بالتحالفات الوطنية من قبل الحكومات والوصول إلى المجالات الرئيسية لوضع الخطط واتخاذ القرار.
- تركيز سياسات محددة لإبلاغ تفويض ممثلي التحالف في مجموعات التعليم المحلية للحصول على مدخلات من أجل التصويت الإيجابي على قرارات سياسات الإطار التشغيلي للشراكة العالمية للتعليم لتتوافق مع الخط العام لحركة الحملة العالمية للتعليم. ويعتبر التركيز على السياسات أنه مفتاح لبناء المصداقية في مجموعات التعليم المحلية.

### القسم 4: آليات المشاركة الفعالة من خلال التحالفات على المستوى القطري في الشراكة العالمية للتعليم



## عملية على المستوى القطري لتطوير ميثاق الشراكة

يتمثل التحول الاستراتيجي الثاني في زيادة تمويل الشراكة العالمية للتعليم من أجل تحويل النظام من خلال منحة بناء قدرة النظام التي توفر تمويلاً مرناً؛ ومن خلال منح تحويل النظام التي تحفز التقدم في العوامل التمكينية لتحويل النظام والرصد والتقييم والتعلم المضمنة في العمليات على المستوى القطري وجميع أدوات الشراكة العالمية للتعليم لدفع التعلم المنهجي نحو تحقيق التأثير على نطاق واسع.

ويهدف دليل عوامل التمكين للشراكة العالمية للتعليم إلى تعزيز الحوار السياقي الهادف الخاص بالتحديات الهامة للعوامل التمكينية التي من شأنها أن تحد من فعاليتها في دعم تحول النظام. ومن أجل المشاركة الفعالة في تحقيق مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال المشاركة الفعالة في عمليات الشراكة العالمية للتعليم والمستوى القطري، ويجب على منظمات المجتمع المدني وتحالفات التعليم الوطنية، من خلال مجموعات التعليم المحلية، تحديد الفرص للاستفادة والاستجابة باستخدام النموذج التشغيلي للشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 (GPE 2025).

### 3.1 المجالات الأساسية الأربعة لتحالفات اصحاب المصلحة في مجموعة التعليم المحلية

- تعزيز الشراكة وحوار السياسات على المستوى القطري
- تعزيز عوامل تمكين قطاع التعليم على المستوى القطري ضمن نموذج التشغيل لعام 2025
- تبسيط منحة تحويل الأنظمة
- تعزيز الشفافية والمساءلة لوكيل المنحة

يجب أن يتضمن ميثاق الشراكة شراكة تحدد الأولويات القطاعية والاستراتيجيات التي يلتزم أصحاب المصلحة في قطاع التعليم بدعمها أو بتنفيذها لتحقيق هذا التحول. وينظر الميثاق في مجالات السياسات ذات الأولوية والتأثير المنهجي للسياسات ذات الأولوية والأدلة الدولية لدعم السياسات ذات الأولوية. ويجب أن يحدد الميثاق أيضًا فرصًا لتسريع التقدم نحو المساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في إطار الإصلاح ذي الأولوية.

### تعزيز عوامل تمكين قطاع التعليم على المستوى القطري ضمن نموذج التشغيل لعام 2025.

ويبرز هذا التعزيز أهمية تحسين الظروف التمكينية على المستوى القطري. وتعد عوامل التمكين الأربعة أنها عوامل رئيسية يمكن أن تعزز أو تعيق سياسة ما وتعيق تنفيذها حتى لو كان لها القدرة على تغيير نظام التعليم. وكانت مشاركة مجموعة التعليم المحلي في هذا المجال أمرًا أساسيًا بسبب التجارب المحلية المختلفة التي يمكن الاطلاع عليها أثناء المشاركات على مستوى الدولة. ويعتبر تحليل مجموعات التعليم المحلية لهذه الظروف التمكينية أمرًا أساسيًا، حيث إنه جزء أساسي من المسارات الحرجة التي تسمح بالحصول على النتائج المتوقعة من البرامج والتدخلات المقترحة. ويحدد هذا التحليل للظروف التمكينية حالة هذه الشروط والفجوات في كل منها بحيث يمكن أن تصبح محفزات لتحويل النظام بعد عملية تقييم من قبل فريق استشاري تقني مستقل (ITAP). وأحد العوامل التمكينية هو إلى أي مدى يكون لدى بلد ما أنظمة تخطيط قطاع تعليم مستجيبة للنوع الاجتماعي، كما أن مراجعة العوامل التمكينية الثلاثة الأخرى تلتقط أيضًا العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي داخل أنظمة التعليم مثل نقص البيانات ونقص التعبير عن الرأي وغياب صوت قضايا النوع الاجتماعي في الحوارات القطاعية وخيارات التمويل غير العادلة.

### تسهيل منحة تحويل الأنظمة.

تحدد الحكومة مع أعضاء مجموعة تعليمية محلية أفضل تركيز استراتيجي لأموال الشراكة العالمية للتعليم ضمن التمويل العام للخطة، بما في ذلك الشريحة المتغيرة؛ وسيشمل ذلك أيضًا الانتباه إلى استخدام الأنظمة الحكومية من خلال الموازنة المناسبة لدعم الشراكة العالمية للتعليم واختيار وكيل المنحة.

تنتج الدولة تقييمًا ذاتيًا للعوامل التمكينية والتي تُستخدم كمداخل لعملية تقييم من قبل فريق استشاري تقني مستقل (ITAP). وينتقل تقرير الفريق الاستشاري التقني المستقل إلى مجلس الإدارة في النهاية كمدخل للقرار بشأن تخصيص تمويل المنح وما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادة تعويض النقص أم لا (وفقًا لحالة/أداء عوامل التمكين).



من حيث التنفيذ، فإن أهمية الشراكة تكمن في المنحة الشاملة لتحويل الأنظمة. وتكون الحكومات الوطنية مسؤولة عن كليهما. وكما هو موضح في ميثاق الشراكة، سيكون وكيل المنحة مسؤولاً عن دعم الحكومة ووكالة التنسيق في مجموعات التعليم المحلية لإجراء مراجعات القطاع المشتركة السنوية (JSRs)؛ والتي تشمل أيضًا مراجعة منحة تحويل الأنظمة من خلال التقدم المحرز في التنفيذ. ويتم هذا بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. واستنادًا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية الواضحة بشأن تنفيذ المنح، يجب إنشاء الدعم وتقديم التقارير إلى مجموعات التعليم المحلية بشكل إلزامي.

### ميثاق الشراكة (رصد تمويل التعليم والأداء الحكومي في القطاع)

يحدد ميثاق الشراكة الأولوية القطاعية والاستراتيجيات التي يلتزم أصحاب المصلحة في قطاع التعليم بدعمها أو تنفيذها لتحقيق هذا التحول. ويستمر التأثير السياسي والعوامل الخارجية الأخرى، مثل تأثير المانحين الدوليين مع ممثلي شركاء البلدان النامية على مستوى الدولة، في التأثير على قدرة اللجان الاقتصادية الوطنية على المشاركة والتنسيق في المجموعات المحلية الأقل تأثيرًا بشكل فعال. ويحتاج أصحاب المصلحة إلى توضيح الأدوار بشكل تعاوني فيما يتعلق بالتعلم والسعي إلى التآزر على المستويين الإقليمي والعالمي لضمان وضع نموذج تشغيل الشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 الذي يركز على عمليات تخطيط السياسات القائمة على الأدلة موضع التنفيذ.

## ميثاق شراكة مؤثر على المستوى القطري

يجب أن يبني ميثاق الشراكة على أطر السياسات الحالية والخطط القطاعية والأدلة وآليات الحوار في كل بلد. ولا ينبغي أن يكون بديلاً عن خطة قطاع التعليم بل يجب أن يكون ملزماً بوصف كيفية عمل الشركاء معاً لتحقيق إصلاح الأنظمة الذي ينتقل من عمليات التخطيط إلى التأثير في التنفيذ. ويجب أن يحدد الميثاق الأدوار والموارد والقدرات المختلفة التي تتحاز إلى إصلاح ذي أولوية لمختلف أصحاب المصلحة مع إمكانية تحويل النظام، بما في ذلك مواجهة التحديات المحددة التي يتم مواجهتها على المستوى القطري والتأكد من تحديد الفرص لتسريع جودة مراعاة النوع الاجتماعي.

ولذلك فإن تحويل النظام من خلال الإصلاح ذي الأولوية يعتبر استجابة من استراتيجية الشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 لطموح البلدان الشريكة من أجل تحقيق تعليم جيد لكل طفل وشاب. ولكن، تحول الأنظمة تحولا نموذجياً في النهج الذي يبتعد عن التركيز على نقاط الدخول على مستوى القطاع يتطلب تركيز ذي أولوية على نظام تعليمي ممول تمويلًا مناسباً يفتح تحديات منهجية لدعم التقدم التحويلي المطلوب من أجل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

ويجب أن يحدد ميثاق الشراكة أيضًا كيف يمكن نشر المعرفة داخل البلد أو تعزيزها ووصف الفجوات المحتملة حيث قد تكون هناك حاجة إلى قدرات إقليمية أو عالمية. ويُقصد باتفاق الشراكة أن يتم وضعه في سياقه وهذا هو السبب في أن تطبيق عوامل التمكين يكون خاصًا بالسياق في كل بلد. وتعد قيادة الحكومة للعملية ونتائجها أمرًا بالغ الأهمية، كما أن ملكية الميثاق بين الشركاء على المستوى القطري يعتبر أمر ضروري.

ويركز النموذج التشغيلي الجديد للشراكة العالمية للتعليم على مجموعات التعليم المحلية باعتبارها المساحة التي يتم فيها اتخاذ القرارات الرئيسية من حيث التخطيط والموافقة على الأولويات التي سيتم تمويلها. وهذا يتطلب من جميع الجهات التعليمية وخاصة المجتمع المدني وأولئك الذين يجلسون في مجموعات التعليم المحلية في بلدانهم أن يقوموا ببناء قدراتهم وأن يكونوا مجهزين بشكل أفضل لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الوفاء بالتزاماتهم والوفاء بالدور المهم المتمثل في الدفاع عن أساسيات الحق في التعليم. ومن الواضح أن هناك قفزة نوعية يجب على المجتمع المدني أن يتخذها فيما يتعلق بقدرته على المشاركة في عمليات الشراكة العالمية للتعليم وعلى الأخص داخل مجموعات التعليم المحلية.

ويمكن أن يساهم نموذج امتثال واضح لمجموعات التعليم المحلية بمشاركة المجتمع المدني في تقاسم المسؤولية والمساءلة في قطاع التعليم. ومن الأهمية بمكان أن تمثل مجموعات التعليم المحلية المستفيدين الذين تسعى إلى خدمتهم.

3.2 أدناه الجدول 1: وهو عبارة عن الخطوط العريضة للتحديات الهامة التي تواجه منظمات المجتمع المدني مقرونة بحلول معينة.

الحلول المحتملة للمشاركة الفعالة في السياسات واتخاذ القرارات المؤسسية في الشراكة العالمية للتعليم	التحديات الرئيسية أمام منظمات المجتمع المدني
<p>مشاركات ربع سنوية بين الدائرة الأولى والدائرة الثانية والدائرة الثالثة من دوائر المجتمع المدني (CSO1, CSO2, CSO3).</p> <p>استخدام الشبكات للمشاركة بين منظمات المجتمع المدني التي تركز على التنسيق ومواقف المناصرة المشتركة، وحشد الموارد لضمان التوصل إلى توافق في الآراء بين منظمات المجتمع المدني.</p> <p>تفويض مناصرة مشترك للشراكة العالمية للتعليم.</p> <p>التناوب في اجتماعات اللجنة التنفيذية داخل ممثلي مجلس الإدارة للدائرة الأولى والثانية والثالثة من الدوائر المجتمع المدني، بين ممثلي مجلس الإدارة لضمان التمثيل الفعال للدوائر الانتخابية.</p>	<p>العمل المنعزل وعدم وجود تواصل فعال بين الدائرة الأولى والدائرة الثانية والدائرة الثالثة من دوائر المجتمع المدني</p>
<p>لم يتم بعد تحديد جيد لفرص مشاركة المجتمع المدني في نموذج التشغيل بشكل منهجي ولم يتم فهمها على نطاق واسع.</p>	<p>تؤدي السياقات السياسية المعاكسة إلى تقييد عمل السياسات للدائرة الأولى والثانية والثالثة من دوائر المجتمع المدني خاصة على المستوى القطري من خلال التحالفات الوطنية للتعليم.</p>
<p>إجراء تقييم صارم للسياق وذلك بإشراك أعضاء التحالف من خلال المنسقين الوطنيين والإقليميين وذلك بتحديد الفرص داخل الاجتماعات الإقليمية أو منتديات السياسات للانخراط في عمل الدائرة الثانية من دوائر المجتمع المدني وتمكين الأعضاء بخصوص عمليات الشراكة العالمية للتعليم. ويتيح ذلك فهمًا أفضل لكيفية عمل عمليات السياسات، وكيف أن السياسة تؤثر عليها وفرص تأثير السياسات.</p>	<p>داخل الدائرة الثانية من دوائر المجتمع المدني:</p> <p>يوجد داخل التحالفات فهم محدود لعمليات الشراكة العالمية للتنمية والمؤسسات والجهات الفاعلة الرئيسية.</p>



وضع خطة، وصياغة آليات مشاركة أكثر ملاءمة لكل مرحلة من مراحل المشاركة. وإنشاء فرص لإشراك مجموعات التعليم المحلية من خلال التحالفات الوطنية للتعليم وشركاء البلدان النامية للتأثير على صياغة السياسات في الشراكة العالمية للتعليم.

استراتيجيات ضعيفة لمشاركات التحالفات ومجموعات التعليم المحلية وشركاء البلدان النامية

المشاركة في اتصال ثنائي الاتجاه واستخدام الأدوات الحالية للتخطيط والحشد والاستهداف ورصد جهود الاتصال. سيؤدي القيام بذلك إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني في جعل تدخلاتهم أكثر سهولة وفي الوقت المناسب من أجل إجراء مناقشات للسياسات والمشاركة في المنح.

يؤثر نهج الاتصالات الضعيفة في عمل التأثير على السياسات واستجابات التصويت الإيجابي.

المشاركة في بناء القدرات المنهجية. حيث تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة من القدرات الفنية من أجل تعظيم فرصها في أن تكون لاعباً رئيسياً في عمليات صنع القرار في الشراكة العالمية للتعليم. ويوضح دليل التعلم بعض المجالات الرئيسية حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني بناء قدراتها الخاصة أو الوصول إليها من شركاء البلدان النامية.

محدودية قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير في هيئات صنع القرار في الشراكة العالمية للتعليم.

يتطلب المستوى السياسي العالي للمشاركة أن يكون لدى منظمات المجتمع المدني مجالات ذات أولوية في السياسات الخاصة بها وذلك لضمان توافق توجيهات السياسات الصادرة عن الشراكة العالمية للتعليم مع دوائرها الانتخابية وموقف سياسة الواقع المحلي. ومن خلال التوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة على ما لا يزيد عن ثلاث نتائج للسياسات التي، إذا تم تحقيقها، يمكن أن تؤدي إلى تحول على مستوى النظام.

لكن، يعتبر تبادل الآراء أمرًا بالغ الأهمية في منظمات المجتمع المدني للتأثير على السياسات في مختلف منصات الشراكة العالمية للتعليم من خلال قوة الشبكات. ومن شأن زيادة تبادل الآراء أن يساعد في التأثير على السياسات من خلال تطوير روابط فعالة وعلاقات قائمة على الثقة مع صانعي السياسات وشركاء البلدان النامية وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية صنع القرار. ويجب أن تشارك التحالفات على النحو الواجب في سياق المساواة في التعليم فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. ويجب أن تعمل تحالفات التعليم الوطنية بشكل أكبر مع صنع القرار القائم على حقوق النوع الاجتماعي. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بذلك عن طريق تحقيق أقصى استفادة من الروابط الحالية والتعرف على الجهات الفاعلة الأخرى والعمل من خلال الشبكات والدوائر الانتخابية. ويجب عليهم أيضًا تحديد الشخصيات الهامة التي يمكن أن تساعد في إنشاء روابط وشراكات جديدة مع الأفراد والمنظمات ذات التفكير المماثل.

**من خلال بناء العلاقات وكسب التأييد، يتم تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة بنشاط في تحالفات ومنتديات واجتماعات خاصة بسياسات الدوائر الانتخابية الأخرى وذلك لبناء العلاقات وفهم ديناميات جمهورها باستمرار للاستجابة بنهج مستنير.**

وحيث إنشاء بيئة تبادل آراء ديناميكية وعمل تعاوني يتطلب الدعم والتمثيل السياسي. وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى وضع اتفاقيات حوكمة واضحة تحدد الأهداف على المستوى القطري من أجل إحداث التأثير واتخاذ القرارات. ويمكن أن تكون الروابط غير الرسمية ضرورية أيضًا لتحقيق الأهداف مع استكمال الهياكل الرسمية بدلاً من تكرارها مما يجعل الشبكات أكثر قيمة.

## القسم 5: بناء قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال ميثاق الشراكة

تتكون الآليات الأساسية لنموذج التشغيل الخاص بالشراكة العالمية للتعليم من ميثاق الشراكة؛ ومنحة بناء قدرة النظام؛ ومنحة تحويل النظام؛ والرصد والتعلم والتقييم المضمنة، والقدرات الإستراتيجية. وقد تم تنظيم هذه الآليات في إطار من ثلاث تحولات استراتيجية. ويتمثل التحول الاستراتيجي الأول في تعزيز المساءلة المتبادلة لتحويل النظام من خلال ميثاق الشراكة الذي سيكون بمثابة إطار عمل استراتيجي لمشاركة الشراكة العالمية للتعليم في كل بلد ويسهل تكييف نموذج التشغيل مع سياق كل بلد. ويعتبر التحول الاستراتيجي الثاني أنه تمويل من الشراكة العالمية للتعليم بهدف تحويل النظام من خلال منحة بناء قدرة النظام التي توفر تمويلاً مرناً، ومنحة تحويل النظام التي تحفز التقدم في العوامل التمكينية لتحويل النظام، والرصد والتقييم المضمنين في العمليات على المستوى القطري.

## الجدول 2: الأنشطة المؤهلة للتمويل من منحة بناء قدرة النظام

الهدف 3 على المستوى القطري: تعزيز القدرات وتكيف وتعلم تنفيذ ودفع النتائج على نطاق واسع.	الهدف 2 على المستوى القطري: حشد العمل المنسق والتمويل لتمكين التغيير التحويلي	الهدف 1 على المستوى القطري: تعزيز التخطيط الذي يراعي منظور النوع الاجتماعي وتطوير السياسات من أجل التأثير الواسع النطاق على المنظومة
<p>الأنشطة المؤهلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز أنظمة البيانات.</li> <li>تدريب ودعم الموظفين الحكوميين على المستويين المركزي واللامركزي.</li> <li>المساعدة الفنية لدعم القدرة على التنفيذ.</li> </ul>	<p>الأنشطة المؤهلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز التنسيق على مستوى القطاع، بما في ذلك مجموعات التعليم المحلية والمراجعات المشتركة على مستوى القطاع.</li> <li>إنشاء وتشغيل آليات التمويل الجماعي.</li> <li>تعزيز عمليات الموازنة ومشاركة وزارة المالية.</li> <li>تحليل كفاءة الإنفاق على التعليم.</li> <li>عقد اجتماعات شاملة لعدة قطاعات.</li> </ul>	<p>الأنشطة المؤهلة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>التخطيط القطاعي المستجيب للنوع الاجتماعي، بما في ذلك التخطيط التشغيلي ووضع الميزانيات.</li> <li>تشخيص النظام وتحليل قطاع التعليم، بما في ذلك ما يتعلق بالنوع الاجتماعي.</li> <li>التخطيط لمرونة النظام وشمول اللاجئين.</li> </ul>
<p>عناصر الرصد والتقييم والتعلم (MEL):</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>رصد تنفيذ الخطة على مستوى القطاع</li> <li>تقييم سياسات وبرامج محددة في المجالات ذات الأولوية</li> </ul>	<p>عناصر الرصد والتقييم والتعلم (MEL):</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>رصد فعالية الشراكة على المستوى القطري</li> </ul>	<p>عناصر الرصد والتقييم والتعلم (MEL):</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تشخيصات وتحليلات النظام لسياسات وبرامج التصميم</li> </ul>

#### 1.4 مجالات الأولوية لسياسات استراتيجية الشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 (GPE 2025):

حددة الشراكة العالمية للتعليم إطارًا لإجراءات سياسات لتحليل عوامل التمكين. ويوصى في هذا الإطار بأن تقوم الحكومة بتعيين فريق عمل لإجراء تحليل لعوامل التمكين. وهذا يشمل مشاركة أوسع لمجموعات التعليم المحلية مثل الخطوات المتعلقة بميثاق الشراكة. ويُفترض أن يفكر فريق العمل في مناقشة ومدخلات مجموعات التعليم المحلية. وهذه هي إحدى الفرص التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تشارك فيها مجموعات التعليم المحلية ودوائرها الانتخابية بناءً على تحليل عوامل تمكين الشراكة العالمية للتعليم في السياق داخل البلد من خلال مبدأ التمهيد للشراكة الفعالة المتمثلة في المساءلة المتبادلة اللامركزية. ومن خلال إشراك الشراكة على المستوى القطري في اتخاذ قرار استراتيجي يعيد التوازن إلى النموذج على المستوى القطري من أجل التركيز على حوار سياسات القطاع (ما بعد تقديم منحة الشراكة العالمية للتعليم).

وسوف تقوم مجموعات التعليم المحلية بتطوير الميثاق بإشراف الحكومة. وستوفر منحة بناء قدرة النظام التمويلي اللازم لهذه العملية بما في ذلك، عند الاقتضاء، تعزيز القدرة التنسيقية لوزارات التعليم والخدمات التي تقدمها وكالة التنسيق إلى مجموعات التعليم المحلية. وستكون الأولويات المحددة في الميثاق ضمن الخطط الحالية أو ضمن أطر السياسات. وسيكون الميثاق عبارة عن وثائق حية، وسيتم تحديثها بواسطة مجموعات التعليم المحلية حسب الحاجة لضمان توافق أولويات الميثاق بشكل كامل مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وستعمل مراجعة منتصف المدة على تقييم التقدم المحرز في المجالات الرئيسية للميثاق، بما في ذلك منحة تحويل النظام.

**الجدول 3: يحدد الأدوات العملية للاستجابة لعمليات سياسات الشراكة العالمية للتعليم الهامة.**

<p>كيف نفعل ذلك</p>	<p>ما الذي يتعين على منظمات المجتمع المدني ومجموعات التعليم المحلية فعله على مستوى الدولة.</p>	<p>ما تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى معرفته</p>
		<p>السياق السياسي</p>
<p>كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني التأثير على سياسة وممارسة تحويل أنظمة الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري؟</p>	<p>تحديد العوامل التمكينية المتعلقة بالسياق الخاص بالبلد المعني.</p>	<p>ما هي عمليات صنع السياسات في الشراكة العالمية للتعليم</p>
<p>من هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في خطاب السياسات الذي تحتاج منظمات المجتمع المدني للتأثير عليه والشراكة معه؟</p> <p>ما هي الروابط والشبكات الموجودة بينهما لإحداث (التأثير؟) نتائج السياسة المقصودة التي ستوجه (تحدد؟) منحة تحويل الأنظمة؟</p> <p>بناء التحالفات والاستفادة من التحالفات الإقليمية والوطنية التي تستخدم منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في مجال النوع الاجتماعي في قطاع التعليم.</p> <p>الحماية من التأثير الدولي على عمليات السياسات من خلال إجراء عمليات رصد ومراجعة مستقلة ومناصرة شفافية عملية تقديم المساعدة.</p> <p>ما هي أولويات المساعدة الخاصة بهم وموقع سياساتهم للحصول على فهم واضح لمستوى الشراكة الذي تدخله منظمات المجتمع المدني من خلال فهم الديناميكيات السياسية؟</p>	<p>يجسد النهج المُحدث الخاص بتحليل العوامل التمكينية لتحويل النظام في إطار استراتيجية الشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 مبدأ الشراكة الفعالة الذي يدعو إلى إعادة موازنة نموذج تشغيل الشراكة العالمية للتعليم للتركيز بقوة أكبر على حوار سياسات القطاع وتنفيذها.</p> <p>بالنسبة إلى إجراء فحص عالي المستوى في البلد الشريك: تجري البلدان الشريكة فحصاً عالي المستوى عبر أربعة عوامل تمكين هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- البيانات والأدلة</li> <li>- مراعاة النوع الاجتماعي والتخطيط القطاعي والسياسات والرصد</li> <li>- التنسيق القطاعي</li> <li>- حجم وعدالة وكفاءة الإنفاق العام المحلي على التعليم.</li> </ul> <p>يجب أن تقود الحكومة مع مجموعات التعليم المحلية عملية تحليل القطاع القطري لضمان مشاركة أوسع على المستوى المحلي</p> <p>استناداً إلى الشراكة التعاونية بين منظمات المجتمع المدني (التحالفات على المستوى الوطني) ومجموعات التعليم المحلي، يجب أن يكون هناك إجماع على ما لا يزيد عن ثلاث نتائج سياسات لهذا البلد المحدد والتي يمكن أن تؤدي إلى تحول الأنظمة مع تحديد تحديات السياسة الخاصة بذلك البلد الذي يحتاج إلى ان يتم استهدافه.</p> <p>بمساعدة التحالفات على المستويين</p>	<p>تعزيز المساءلة المتبادلة بخصوص منحة تحويل النظم التي تمنحها الشراكة العالمية للتعليم:</p> <p>يعمل ميثاق الشراكة كأطار إستراتيجي لمشاركة الشراكة العالمية للتعليم في كل بلد، مما يسهل تكييف نموذج التشغيل مع سياق كل بلد وتبسيط عملية صنع القرار التشغيلي.</p> <p>سيصف الميثاق أولويات التحول ضمن السياسات والخطط القطاعية والتي سيتم دعمها من خلال مشاركة الشراكة العالمية للتعليم.</p> <p>شحن تمويل الشراكة العالمية للتعليم لمنحة تحويل الأنظمة.</p> <p>ستوفر منحة بناء قدرات النظام تمويلاً مرناً وسيكون متاحاً للبلدان طوال دورات سياساتها ويمكن سحبه بمرونة لتمويل احتياجات تنمية بناء القدرات.</p> <p>تحفيز التقدم في العوامل التمكينية لتحويل النظام - الإنصاف والكفاءة وحجم التمويل المحلي؛ التخطيط والسياسات والرصد القطاعي المستجيب للنوع الاجتماعي؛ البيانات والأدلة؛ والتنسيق القطاعي من خلال المتطلبات التي يوجهها السياق والحوافز والاستثمارات التي يوجهها نهج قائم على النتائج.</p> <p>يتم تضمين الرصد والتقييم والتعلم (MEL) في العمليات على المستوى القطري وجميع أدوات الشراكة العالمية للتعليم</p>

	<p>الإقليمي والوطني، تنتج مجموعات التعليم المحلية تحليلاً دقيقاً ومراعياً للسياق لوضع البلد في جميع مجالات عوامل التمكين الأربعة في مواجهة التحديات المستمرة التي تؤثر سلباً على نتائج السياسات. ويتم تقديم هذا التحليل للتقييم المستقل من قبل فريق استشاري تقني مستقل (ITAP) الذي سيقدمه بدوره لحملة العالمية للتعليم.</p> <p>التقديم إلى الفريق الاستشاري التقني المستقل:</p> <p>نماذج تحليل عوامل التمكين، بما في ذلك المستندات الداعمة لمصفوفة التمويل المحلي</p> <p>محاضر أو ملخص لمناقشات مجموعة التعليم المحلية (حيث تم الاتفاق على نتائج السياسات والتوصل إلى إجماع حول تحليل العوامل التمكينية)</p>	<p>لتوجيه الفهم المنهجي لإيصال التأثير على نطاق واسع.</p> <p><b>حشد القدرات الاستراتيجية لتعزيز قدرة الدولة على تحويل النظام.</b></p> <p>تشمل القدرات الإستراتيجية القدرة على جمع تمويل أكثر وأفضل ومناصرة التعليم؛ والخبرة المحلية والإقليمية والعالمية؛ والتعاون الشامل لجميع القطاعات الذي يعزز قدرة الدولة.</p> <p>برنامج تبادل المعرفة والابتكار وصندوق التعليم بصوت عالٍ كبرامج أساسية في الشراكة العالمية للتعليم لدعم القدرات الاستراتيجية التي تعزز قدرة الدولة.</p>
--	--	---

## 4.2 الغرض من ميثاق الشراكة

- تحويل حوار السياسات نحو تحفيز تحويل النظام وتسليمه
- قيادة تركيز على الاختناقات القطاعية وإصلاح ذو أولوية واحدة مع إمكانية تحفيز التحول داخل أنظمة التعليم المعقدة.
- إرساء مساءلة متبادلة على المستوى القطري من أجل تسريع التقدم على مستوى المنظومة نحو تحقيق الإصلاح ذي الأولوية الذي يضمن تحديد فرص التعجيل بالمساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.
- تكييف الإجراءات والمعالم الهامة مع سياق البلد المحدد.
- تحديد دعم الشراكة العالمية للتعليم وإطار مشاركتها لضمان تنسيق دعم التعليم وتوافقه بشكل مناسب.



5.4 أدناه الجدول 4: تحديد عوامل تمكين الشراكة العالمية للتعليم وكيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة من أجل التأثير

الجدول 5: تحسين التعليم على مستوى الدولة المشاركة

## المشاركة على المستوى القطري لتحسين التعليم في

العوامل التمكينية للشراكة العالمية للتعليم

استجابة الحملة العالمية للتعليم: سياق البلد المحدد

استجابة الحملة العالمية للتعليم: المشاركة الفعالة لمجموعات التعليم المحلية والمجتمع المدني

## 1. المعلومات والأدلة

يختبر عنصر عامل التمكين هذا قدرة البلد على إنتاج واستخدام البيانات والأدلة لصياغة السياسات والخطط، ورصد التقدم المحرز في التنفيذ، وبشكل أوسع، الإدارة الشاملة لنظام التعليم.

ينظر تحليل هذا العامل في جودة المكونات التالية:

**نظام إدارة التعليم والمعلومات (EMIS):** ويُعرّف نظام إدارة التعليم والمعلومات بأنه هيكل متعدد الأوجه يشتمل على الترتيبات التكنولوجية والمؤسسية لجمع ومعالجة ونشر الإحصاءات والمعلومات الإدارية بخصوص التعليم فيما يتعلق بمدخلات التعليم والعمليات والنتائج داخل نظام التعليم.

**نظام تقييم التعلم (LAS):** يتم تعريف نظام تقييم التعلم على نطاق واسع على أنه مجموعة من السياسات والممارسات والهياكل والمنظمات والأدوات لتوليد بيانات سليمة وعالية الجودة فيما يتعلق بالتعلم والإنجاز والتي توفر أدلة قوية لسياسات وممارسات التعليم.

**إنتاج الأدلة واستخدامها:**

يُفهم الدليل على أنه أي جزء من المعلومات ينبثق من البحث التجريبي والتقييمات والبيانات الإحصائية وتجارب أصحاب المصلحة في مجال التعليم والذين لديهم القدرة على فهم الموقف والخيارات المتعددة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والعمليات.

- تقارير أداء النظام مثل تحليلات قطاع التعليم أو مراجعات الإنفاق على التعليم العام
- دراسات تشخيصية سرية لتحسين فهم أسباب الاختناقات المحددة في النظام (مثل تشخيصات المساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي)
- أدلة على المستوى العالمي تستند إلى تقييمات دقيقة لما يصلح، وأدلة عالمية وسياقية قوية حول ما ينجح

يمكن للبلدان إجراء تحليل كامل ومعتمد للبلد حيث توجد فرصة محددة زمنياً لزيادة التمويل.

التزم شركاء الدولة والحكومة بمواصلة مناقشة العوامل التمكينية أثناء تطوير الميثاق، بما في ذلك تطوير استجابة على وجه أكمل لقرار مجلس الإدارة بخصوص التحديات في التمويل المحلي التي حددها تقييم الفريق الاستشاري التقني المستقل (ITAP).

تقييم الفريق الاستشاري التقني المستقل (ITAP) للوصول إلى السياق الداخلي سواء كان التمويل المحلي منخفض أو متوسط أو عالي الأولوية.

تحدد أوجه القصور أو قيود القدرات باستخدام البيانات والأدلة الخاصة بالدولة التي تم تحليلها واقتراح نهج لحل المشكلات.

على منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً في تكوين المعرفة والأدلة لإثراء حوار السياسات من أجل مزيد من تنسيق القطاعات وتعزيز الرصد والتعلم والتكيف في النموذج الجديد من خلال مجموعات التعليم المحلية.

على منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً في تقديم الأدلة والبحوث النوعية من أجل تقوية فجوات الأدلة الإحصائية الوطنية. على سبيل المثال إقليمياً بشكل خاص فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والشمول - بيانات حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SRGBV).

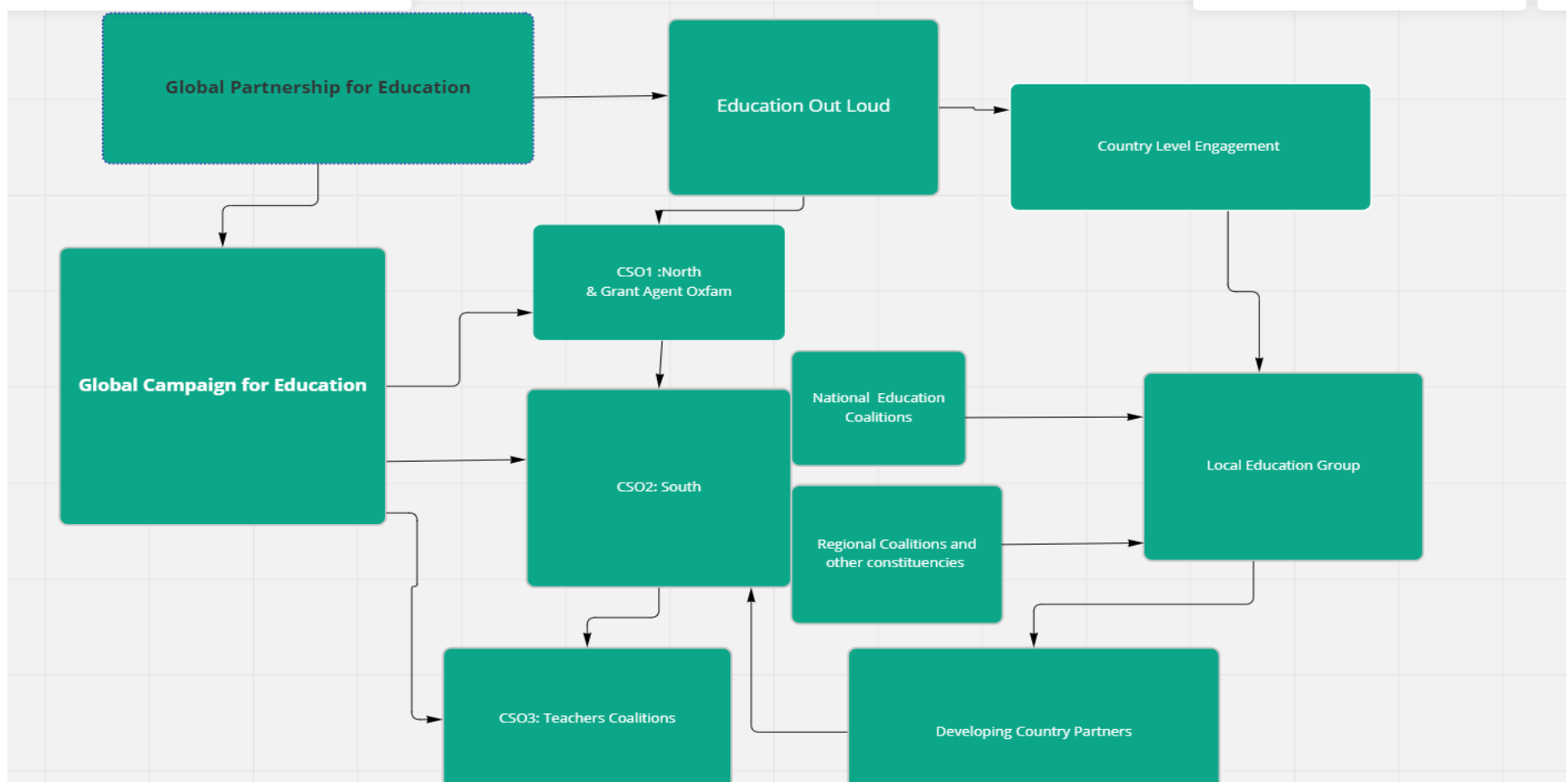
		<ul style="list-style-type: none"> <li>التقييمات على المستوى القطري للابتكار/البرامج/تنفيذ الخطة.</li> </ul>
<b>2. تخطيط القطاع المستجيب للنوع الاجتماعي</b>		
<p>تعزز منظمات المجتمع المدني المدعومة من المكون التشغيلي 1 (OC1) تعزيز مشاركة المجتمع المدني من خلال الحث على التخطيط لتعليم مستجيب للنوع الاجتماعي، وتطوير السياسات التي تراعي حساسية النوع الاجتماعي.</p> <p>على منظمات المجتمع المدني تعزيز مراعاة مسألة النوع الاجتماعي لتتماشى مع مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في ميزانية قطاع التعليم ومراعاة حساسية النوع الاجتماعي.</p> <p>ضمان معالجة المساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي على المستوى القطري من خلال التأثير على تحديات السياسات من خلال مجموعات التعليم المحلية التي تستبعد التعليم العادل.</p> <p>تضمن منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة والتجربة المحددة ضمن مجموعة التعليم المحلية لتعزيز قدرة وفعالية الحوار واتخاذ القرارات في مجموعة التعليم المحلية.</p> <p>إلى أي مدى يوجد بلد لديه قطاع تعليم مستجيب للنوع الاجتماعي (نظم تخطيط قطاعي ومراجعة عوامل التمكين الثلاثة الأخرى التي تتضمن أيضًا معوقات أمام تحقيق المساواة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في أنظمة التعليم مثل: نقص البيانات وعدم وجود صوت خاص بقضايا النوع الاجتماعي في الحوارات القطاعية وخيارات التمويل غير العادلة).</p>	<p>من خلال تحليل الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم (ESSP) في البلاد، يتكون برنامج دعم الخدمات الطارئة من عملية تشاركية تضم العديد من أصحاب المصلحة.</p> <p>تحليل ما إذا كانت الأنشطة في الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم (ESSP) لهذا البلد تدعم تحقيق التكافؤ فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك المزيد من المعلمين المدربين على طرق التدريس المستجيبة للنوع الاجتماعي، وزيادة الوعي العام وتنفيذ سياسات النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي.</p> <p>الحاجة إلى تعزيز آليات التنفيذ لإزالة الحواجز المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تحول دون الوصول إلى التعليم وتحقيقه في جميع مستويات التعليم.</p> <p>إجراء اختبار، بناءً على البلد المحدد، بخصوص ما إذا كانت الاستجابة للنوع الاجتماعي ذات أولوية منخفضة أو متوسطة أو عالية في قطاع التعليم.</p>	<p>يختبر عامل التمكين هذا جودة واستخدام وملكية أدوات/أطر السياسات الوطنية الحالية والعمليات الشاملة الأساسية. ويحدد إطار السياسات، الذي سيكون في معظم الحالات خطة لقطاع التعليم ومجموعة متماسكة من الإستراتيجيات المتوسطة إلى طويلة المدى، ويحدد أيضًا إطار إجراءات معلومة التكلفة لدعم برمجة الميزانية في نهاية المطاف. وفي سياقات محددة من الهاشاشة أو الصراع أو الأزمات، فإن البلدان تفضل تطوير أطر انتقالية تكون قصيرة المدى وموجهة نحو العمل، ومكيفة مع السياق والقدرات المتاحة للتسليم. وبالإضافة إلى دعم المزيد من المساواة بين أصحاب المصلحة في مجال التعليم فإن آليات وممارسات الرصد والتقييم الشاملة تساهم في تنفيذ السياسات/الخطة بشكل فعال</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أطر وحزم التخطيط الاستراتيجي التي تنطوي على روابط وحساسية لأدوات حقوق الإنسان التي وافق عليها البلد، وتحديد التحديات في أعمال الحقوق المتعلقة بالتعليم وتوجيه تحديد أولويات السياسات لمجموعة كاملة من الفئات المهمشة.</li> <li>من شأن التخطيط الاستراتيجي أن يساعد في التعرف على التفاوتات الكبيرة بالنسبة للنوع الاجتماعي والتفاوتات الأخرى بين مجموعات المتعلمين في المشاركة والجودة ومصادر الضعف ومعالجتها. وسيعترف بأطر حقوق الإنسان المتعلقة بالتعليم ويستخدمها لتوجيه التحليل وتحديد الأولويات ووصف المجموعات التي قد يكون إعمال الحقوق فيها صعبا، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية أو الأسر ذات الدخل المنخفض والعرقية والأقليات اللغوية واللادين والنازحين.</li> <li>أدوات وممارسات التخطيط التشغيلي: ينتج عن أدوات التخطيط التشغيلي قصيرة المدى مثل خطط التنفيذ متعددة السنوات/خطط العمل السنوية تحديد إطار السياسات في عناصر قابلة للتنفيذ ويمكن تتبعها للتغلب على القيود المالية والتقنية والسياسية على التنفيذ الفعال.</li> </ul>

		<ul style="list-style-type: none"> <li>• <b>تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في كافة سلسلة السياسات:</b> تؤدي السياسات والخطط وبيئات التعلم التي تراعي النوع الاجتماعي إلى دعم تحويل الطريقة التي تعمل بها أنظمة التعليم لتمهيد الطريق لمجتمعات عادلة. ويضمن تطبيق منظور النوع الاجتماعي على استمرارية السياسات أن تستهدف التحليلات والسياسات والاستراتيجيات والتدخلات القطاعية مجموعات محددة من الفتيات أو الأولاد والتحديات التي يواجهونها بطريقة مختلفة.</li> </ul>
<b>3. التنسيق القطاعي</b>		
<p>يعتبر استمرار الدعم بين التحالفات الوطنية للتعليم (NECs) ومجموعات التعليم المحلي (LEGs) من قبل الشراكة العالمية للتعليم والحملة العالمية للتعليم ضرورياً من أجل التنسيق القطاعي للمشاركة بشكل فعال في مندييات السياسات المحلية.</p> <p>إنشاء شبكات إقليمية قوية ذات بيئة تمكينية التي تأخذ في الاعتبار القيود السياسية والاقتصادية لضمان التنسيق بين الشبكات الإقليمية بحيث يمكن إشراك التحالفات الوطنية قبل التوجه إلى مندييات سياسات مجموعات التعليم المحلية.</p> <p>وهذا سيضمن أن جميع الفئات المستهدفة في منظمات المجتمع المدني كانت ممثلة كذلك وملتزمة بتيسير حوار قطاعي شامل وحضور أكبر من خلال مجموعات التعليم المحلية.</p> <p>إنشاء إطار عمل قوي للرصد والتقييم بفاعلية ذو أدوات رصد تزيد من المشاركة مع مجموعات التعليم المحلية وضمان المساءلة.</p>	<p>آليات تنسيق القطاع بحيث يمكن لمجموعات التعليم المحلية المشاركة والمجموعات الفرعية الفنية الأخرى ذات الصلة.</p> <p>كيف يتم تنظيم تقديم التعليم في ذلك البلد المحدد؟ هل هي عملية مركزية على عملية لامركزية، وما مدى فعالية هذا التنسيق؟</p> <p>إقامة صلة بين الأنشطة والتنفيذ الفعلي على أرض الواقع وما إذا كان ذلك يتطلب التعزيز. وما هو مستوى التنسيق مع شركاء البلدان النامية ومجموعات التعليم المحلية والمستوى القطري من أجل التنفيذ الفعال للتعليم؟</p>	<p><b>3.1 يتم الاعتراف بآليات الحوار الخاصة بالسياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين</b> على أنها ضرورية لتعزيز ثقافة الشراكة في جهود التنمية داخل الدولة وهي ضرورية لصنع السياسات القائمة على الأدلة ودعم أنظمة التعليم الوطنية، وذلك من خلال إشراك الحكومة والجهات المانحة والمجتمع المدني والمعلمين والعمل الخيري، والقطاع الخاص. ويتطلب التنسيق الفعال فهماً متبادلاً لنوع النتائج التي يمكن تحقيقها وفقاً للمكان الذي يمكن أن يضيف فيه أكبر قيمة ويهيئ الظروف لتحقيق تلك النتائج.</p> <p>3.2 يتم تعريف <b>المواعمة</b> على أنها "استخدام مؤسسات الدولة الشريكة والموارد البشرية والإجراءات والأدوات باعتبارها الدعائم الأساسية لتنفيذ المساعدة في التعليم". وتوفر مواعمة المساعدات مع الأنظمة الوطنية فرصاً فريدة من نوعها لتعزيز مسؤولية الحكومة ومساءلتها، ولزيادة الشفافية في تخصيص الموارد العامة والإنفاق، والمزيد من الحوار القطاعي ذي الصلة، ودعم التمويل الوطني على نطاق واسع، والاستفادة من الإصلاحات الوطنية الشاملة الهامة، وتعزيز الأنظمة لتحسين خدمة التعليم توصيله. وقد لا يكون من الممكن مواعمة المساعدات مع الأنظمة الوطنية في جميع السياقات حيث ذلك يعتمد على رغبة الحكومات وشركاء التنمية مع القدرة على دعم أساليب المساعدة هذه.</p>
<b>4. حجم وعدالة وكفاءة التمويل المحلي:</b>		
<p>على أعضاء مجموعة التعليم المحلية والتحالفات الوطنية للتعليم الاتفاق على تخصيص الموارد في قطاع التعليم في دعم أو ضد حكوماتهم المعنية.</p> <p>على أعضاء مجموعة التعليم المحلية الوصول إلى الفعالية والكفاءة للإنفاق العام.</p>	<p>ما هو حجم الاتفاق العام في تلك الدولة وهل يتوافق مع المعايير الدولية؟</p> <p>من خلال تحليل الميزانية، ما هي الموارد والقدرات الموجودة في قطاع التعليم؟</p>	<p>يشير الإنفاق العام على التعليم على وجه التحديد إلى مخصصات قطاع التعليم من الموازنة العامة. وهي تمثل الحصة الأكبر من تمويل التعليم. وتتطلب التحسينات المستدامة في التمويل المحلي للتعليم تركيزاً شديداً على ثلاث</p>

	<p>على أي مستوى يتم إدارة تمويل التعليم، وهل تعمل التدخلات وأطر السياسات على تحسين حشد الموارد المحلية في السياق القطري المحدد.</p>	<p>ركائز أساسية وهي: الحجم والإنصاف والكفاءة.</p>
--	---	---

يرجى الاطلاع على الشكل 1: أدناه الشكل 1 عبارة عن مخطط لأصحاب المصلحة في الحملة العالمية للتعليم – الشراكة العالمية للتعليم (GPE-GCE).

مخطط لأصحاب المصلحة يصور جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في استراتيجية الشراكة العالمية للتعليم لعام 2025 (GPE 2025) واللاعبين الرئيسيين المذكورين أعلاه.





الحملة العالمية  
للتعليم  
[www.campaignforeducation.org](http://www.campaignforeducation.org)

